وقائع المؤتمر العلمي الثامن
العراق 2050

في جامعة النهرين

بتاريخ 2025/04/20

قضايا سياسية

Political Issues

ملحق العدد ٨٠

E-ISSN: 2790-2404
P-ISSN: 2070-9250

العراق (2050)

وقائع المؤتمر الدولي الثامن

لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

الإشراف العام

أ.د. أسامة مرتضى السعيدي

إعداد وتحرير

م.د. محمد محي الجنابي

م.د. مصطفى صادق عواد

م.م. محمد مجيد حسين

م.م. زهراء كريم جاسم

مبرمج. رؤى عبد الحسين

لجان مؤتمر (العراق 2050)

المؤتمر الدولي الثامن لكلية العلوم السياسية / جامعة النهرين

عقد بتأريخ 2025/4/20

اولاً _ اللجنة التحضيرية :	
أ.د اسامة مرتضى باقر	عميد كلية العلوم السياسية
أ.د خضر عباس عطوان	رئيس قسم السياسة الدولية
أ.د علي حسين حميد	رئيس قسم الاستراتيجية
أ.د عباس سعدون رفعت	معاون العميد للشؤون الادارية
أ.د مصطفى حسين عبد الرزاق	رئيس قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
أ.د سلمان علي حسين	مقرر قسم السياسة الدولية
أ.م.د حيدر زهير جاسم	معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
أ.م.د استبرق فاضل شعير	رئيس قسم النظم السياسية والسياسات العامة
أ.م.د سولاف مصحب مهدي	مسؤول شعبة ضمان الجودة والاداء الجامعي
م.د زيدون سلمان محمد	مسؤول شعبة الشؤون العلمية
م.د محمد محي محمد	مدير تحرير مجلة قضايا سياسية
م.د محمد حميد محمد	مقرر قسم العلاقات الاقتصادية الدولية
م.د عبد الامير سليم عباس	أمين مجلس الكلية
م.د ايلاف نوفل احمد	مسؤول شعبة التسجيل
م.د.مصطفى صادق عواد	قسم النظم السياسية /مسؤول وحدة التوظيف والتأهيل
م.م مهدي علي وداعة	امانة مجلس الكلية

ثانياً _ اللجنة العلمية :		
أ.د قاسم محمد عبد	أ.د اسراء علاء الدين نوري	أ.م.د. احسان عدنان عبد الله
أ.د سلام عبد الجليل حسن	أ.د قاسم شعيب عباس	أ.م.د عصام اسعد محسن
أ.د احمد عبدالله ناهي	أ.د سهاد اسماعيل خليل	أ.م.د نسرين رياض شنشول
أ.د شيماء عادل فاضل	أ.د ياسر علي ابراهيم	أ.م.د زينب عبدالله منكاش
أ.د هشام حكمت عبد الستار	أ.د.إيضاح نعمان خزعل	أ.م.د ربا صاحب عبد مرزوق
أ.د عماد صلاح عبد الرزاق	أ.د علي حسين حميد /مقرر اللجنة	أ.م.د. صلاح مهدي هادي
أ.د محمد كريم كاظم	أ.د رياض مهدي عبد الكاظم	أ.م.د رواء طه درويش
أ.د هيثم كريم صيوان	أ.د صدام عبد الستار رشيد	أ.م.د محسن حساني ظاهر
أ.د وسن احسان عبد المنعم	أ.د. اخلاص قاسم نافل	أ.م.د همام خضير عبد مطلك
أ.د عامر هاشم عواد	أ.د فراس عبد الكريم محمد علي	ا.م.د. هناء جبوري محمد
أ.د كاظم علي مهدي	أ.د علي فارس حميد	أ.م.د ميثم حميد ناصر
ا.د.عبد العظيم جبر حافظ	أ.د الاء طالب خلف	ا.م.د.شيماء تركان صالح
أ.د احمد غالب محي	ا.د.مصطفى حسين عبد الرزاق	ا.م.د.سرى موفق جعفر
أ.د ارشد مزاحم مجبل	أ.م.د مصطفى فاروق مجيد	

ثالثاً _ اللجنة المالية :
م.م. خبيب منذر عباس / وحدة صندوق التعليم العالي / رئيساً
م.م.سعد رويس / قسم الاستراتيجية / عضواً
م.م. قمر ثامر جاسم / شعبة التدقيق / عضواً
إكرام فهمي اعجمي / مسؤولة شعبة الشؤون الادارية / عضواً

رابعاً _ اللجنة الاعلامية :
أ.م.د ندى عمران علي
م.د انمار علي ابراهيم
م.د سديف محمد كامل
م.م علي صباح محمد
م.م نشوان علاء حسين

خامساً _ لجنة الاستقبال :		
أ.د سعد محمد دخيل	م.م غفران جاسم جبر	م.م سجى فاضل عباس
أ.م.د رونق ناطق محمد	م.م سعد رويس	م.م. مصطفى ياسين طه
أ.م.د دنيا علي عبد الحسن	م.م نور مشتاق	م.م. محمد معن محسن
م.د شذى عبد الرضا عبد المجيد	م.م عبدالله محمد قاسم	م.م. هيثم عقيل محمود
م.د. علي محمد أمنيف	م.م نور سمير	سجاد محمد جاسم
م.د رفيف اياد	م.م مروة زياد طارق	عمر ثابت نعمان
م.د نبأ احسان شريف	م.م مفاز ابراهيم داوود	زينة سعد شمس الدين
م.د رنا احمد رجب	م.م نادية علي عبد الرضا	سرى عبد القادر خلف
م.د هناء رحيم زيدان	م.م قاسم محسن	نور الهدى عماد كاظم
م.م كاظم ناجي عبود	م.م عمار عايد كطوف	لينه ليث فارس
م.م صبا رشيد جبير	م.م هديل لطيف ياسر	رائد صبري حسن
م.م مها غافل حسين	م.م ميس محمود عداي	علي جابر محسن
م.م محمود جمال فتحي	م.م هدى عبد الحسين فياض	علي فاروق
م.م فرقان عبد حمود	م.م مها عباس فاضل	سيف سعد لعيبي
م.م نور هشام جليل	م.م عبد الرحمن محمد عيسى	علي محمد عواد
م.م علي عبد الرزاق شنشول	م.م تغريد رياض علي	م.م سجى فاضل عباس

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	الشراكة العراقية – التركية ودورها في تعزيز التنمية والامن في العراق ا.د. ليلى عاشور حاجم الخزرجي م.م. سارة محمود غزال م.هند عدنان شراد	28_1
2	العلاقات العراقية-العربية: تحديات التأثير الإقليمي والتوازن في السياسة الخارجية أ.د: سالم مطر عبدالله	49_29
3	العراق وسياسته الخارجية تجاه محيطه الإقليمي بعد عام 2003 الكويت انموذجا" دراسة في الافاق المستقبلية وتطويرها أ.د.صباح كريم رياح الفتلاوي د. فاطمة فرحان زغير الطليباوي	75_50
4	انعكاسات الاستقرار السياسي على تبني الطاقة المتجددة في العراق: دراسة مستقبلية أ.د. حازم صباح أحميد م.م. مصطفى أحمد حسين	95_76
5	دور الدبلوماسية الاقتصادية العراقية في جذب الاستثمارات الاجنبية في ظل التحديات الراهنة أ.د.هيثم كريم صيوان أ.د.وسن احسان عبد المنعم	121_96
6	الشراكات الاقتصادية الدولية ودورها في الاستدامة المالية: العراق انموذجا أ.م.د. محمد عباس احمد التميمي	151_122
7	دور الاستثمار الأجنبي المباشر في بناء اقتصاد مستدام للعراق 2050: تحليل السياسات والتحديات أ.م.د نسرين رياض شنشول م.م فيان فاروق محمدعلي	176_152
8	السياسة الخارجية العراقية : تحليل استراتيجي للمقاربات والقيود في مواجهة التحديات الإقليمية المتغيرة م.د. امنة علي سعيد م.د فراس عباس هاشم	193_177
9	قانون الاحوال الشخصية بين السيادة الوطنية والتزامات العراق الدولية د. حيدر حسن علي الكناني	211_194
10	ديناميكية السياسة الخارجية العراقية في البيئتين الإقليمية والعالمية : الفرص والتحديات م.د. فينوس غالب كامل	236_212
11	التحليل القانوني للانتهاكات الجسيمة المرتكبة من قبل تنظيم داعش في العراق د. لمى فاضل نايف	261_237
12	موقف العراق من القضية الفلسطينية في ظل عملية طوفان الاقصى واحداثها م.د مخلد ماجد احمد م.م هبه عبد السلام خطاب	278_262
13	تَحسين آلمُشاركة المدنية، وتَعزيز آلشَفافية في المُؤسساتِ الحُكوميةِ: إستراتيجياتٌ فَعالة وآلياتٌ مُستَدامةٌ للحُكمِ الرَشيدِ. م. سجى فتاح زيدان ذنون العباجي	300_279
14	دور القوة الناعمة في تعزيز السياسة الاقليمية العراقية م.م. الحسن جلال عبد الواحد محمد	316_301

15	التغيرات المناخية والتنمية المستدامة م.م ساره عبد زايري	339_317
16	تقييم تأثير المتغيرات المناخية على الموارد المائية والزراعية في العراق م.م شهد عماد حميد	362_340
17	مستقبل وظائف العلوم السياسية في ظل التحول الرقمي م.م. عبد الله محمد قاسم	376_363
18	مستقبل مصادر تمويل التنمية المستدامة في العراق م.م علي ضياء ربيع	401_377
19	الأمن السيبراني العراقي: التحديات وسبل المواجهة م.م علي عبد المطلب صادق	418_402
20	السياسة الخارجية العراقية في ظل التحديات الاقليمية الراهنة دراسة في توازن المصالح وتعزيز العلاقات : تركيا أنموذجا م.م.عـــذراء محمـــد جـــابـــر م.م.عبـــاس قيس عبـــاس	442_419
21	الدبلوماسية العراقية في ظل الأزمات الإقليمية والعالمية: التحديات والفرص م.م. زمن محمد جبار	460_443
22	مستقبل الدور الاقليمي للعراق في معادلة التوازنات الجيوسياسية في المنطقة م.م علياء حميد خيون م.م روى غني سلمان	491_461
23	الاستبصار الاستراتيجي واثره في ادارة المصالح الوطنية العراقية في سياق المتغيرات الدولية م.م.فاطمة ميثم مصطفى	509_492
24	الجذور التاريخية للقضية الكردية في تركيا وأثرها في العلاقات مع العراق م.م. مروة سلمان حسن م.م. سارة عبد الكاظم جواد	535_510
25	السياسة الخارجية العراقية وديناميات البيئتين الإقليمية والدولية: دراسة في التأثير والتأثر م.م محمد معن محسن	564_536
26	الابتكار التكنولوجي ودوره في تعزيز التحول الرقمي للمؤسسات الحكومية العراقية م. م. نور موفق عبد الغني م.م. نشوان علاء حسين	580_565
27	التخطيط الاستراتيجي للسياسة الخارجية العراقية تجاه تركيا بعد العام 2014 م.م هبه حميد شمخي	607_581
28	التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003 م .م. ولاء علي فرحان	625_608
29	نحو مستقبل مستدام: دور ادارة سلاسل التجهيز الخضراء في تعزيز الأداء المستدام: دراسة تحليلية في شركة مصافي الوسط في الدورة م.م إخلاص جاسم رسن م.م يسرى ربيع فواز	650_626

التخطيط الاستراتيجي للسياسات العامة لوزارة البيئة في العراق بعد عام 2003

Planning public infrastructure policies in Iraq after 2003

م .م. ولاء علي فرحان*
Wala Ali Farhan

الملخص:

في ظل التحديات البيئية المتزايدة التي تواجه العالم اليوم، أصبح التخطيط الاستراتيجي أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. تمثل وزارة البيئة في العراق محوراً مهماً في مساعي الدولة للحفاظ على البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على التراث البيئي. ومع ذلك، تواجه الوزارة تحديات معقدة تتراوح بين التلوث البيئي، التغيرات المناخية، وتدهور الأراضي، وهو ما يتطلب رؤية استراتيجية متكاملة للتعامل مع هذه القضايا بفعالية وكفاءة.

الكلمات المفتاحية: التخطيط ، العراق ، الاستراتيجية ، السياسات

Abstract:

In light of the increasing environmental challenges facing the world today, strategic planning has become an essential tool for achieving sustainable development and ensuring the optimal use of natural resources. The Ministry of Environment in Iraq represents an important axis in the state's efforts to preserve the environment and achieve a balance between economic development and preserving environmental heritage However, the Ministry faces complex challenges ranging from environmental pollution, climate change, and land degradation, which requires an integrated strategic vision to deal with these issues effectively and efficiently.

Keywords: planning , Iraq , strategy , policies

* جامعة النهرين– رئاسة الجامعة walaa.ali@nahrainuniv.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المقدمة:

ان دراسة واقع التخطيط الاستراتيجي في وزارة البيئة العراقية ضرورة لفهم الوضع البيئي في العراق، مع التركيز على الجهود المبذولة والتحديات التي تواجه الوزارة في وضع وتنفيذ استراتيجيات فعالة. سيتم تناول الأساليب المتبعة في التخطيط، مدى توافقها مع المعايير الدولية، وقدرتها على تلبية الاحتياجات البيئية المحلية. كما يسلط البحث الضوء على الفرص الممكنة لتحسين السياسات وتطوير البنية المؤسسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العراق.

أهمية البحث:

يكتسب هذا البحث أهمية خاصة في الوقت الراهن بالنظر إلى التحديات البيئية التي تواجه العراق، مثل التلوث وتغير المناخ والموارد المائية المحدودة. من خلال دراسة التخطيط الاستراتيجي لوزارة البيئة، يسعى البحث إلى تقديم توصيات عملية لتحسين فعالية السياسات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. كما يسهم في تعزيز الوعي حول أهمية التخطيط الاستراتيجي في تعزيز استدامة البيئة في العراق، ويساعد صناع القرار في تحسين استراتيجياتهم البيئية بما يتماشى مع التزامات العراق الدولية.

إشكالية البحث:

تكمن إشكالية البحث في تساؤل رئيسي: "إلى أي مدى يساهم التخطيط الاستراتيجي في وزارة البيئة العراقية في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة؟ ومن هنا تبرز التساؤلات الاتية:

- ماذا يقصد بالتخطيط الاستراتيجي؟ وما أهميته؟
- ماذا يقصد بالسياسات العامة؟
- ما هو شكل السياسات العامة لوزارة البيئة في العراق؟

فرضية البحث: يحاول البحث اثبات فرضية مفادها " ان التخطيط الاستراتيجي في وزارة البيئة العراقية يعاني من نقص في التنسيق المؤسسي، والموارد المحدودة، مما يقلل من فعالية السياسات البيئية، وبالتالي من القدرة على التعامل مع التحديات البيئية المستجدة."

منهجية البحث: تم استخدام المنهج الوصفي لدراسة حالة البحث.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة الى ثلاث مباحث، تناول المبحث الأول: ماهية التخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة، والمبحث الثاني: السياسات العامة لوزارة البيئة في العراق، المبحث الثالث: طروحات لتعزيز التخطيط الاستراتيجي لوزارة البيئة في العراق.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المبحث الأول: ماهية للتخطيط الاستراتيجي والسياسات العامة

يعُد التخطيط الاستراتيجي بانهُ عملية منظمة تهدف الى تحديد الأهداف طويلة المدى للمؤسسات او الحكومة ومن ثم توضع الخطط والوسائل لتحقيقه، ومن هنا تبرز أهمية للتخطيط الاستراتيجي، أما السياسات العامة، فهي مجموعة من المبادئ والتوجهات التي تتبناها الحكومات أو المؤسسات لمعالجة القضايا العامة وتنظيم العلاقات بين الأفراد والمجتمع والدولة. تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة من خلال تصميم وتنفيذ برامج وإجراءات تستجيب لاحتياجات المجتمع. وبهذا سوف يتم تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب بالشكل الاتي: المطلب الأول: تعريف التخطيط الاستراتيجي واهميته، والمطلب الثاني: أهمية التخطيط الاستراتيجي، والمبحث الثالث: تعريف السياسات العامة.

المطلب الأول: تعريف التخطيط الاستراتيجي

التخطيط الاستراتيجي ببساطة هو عملية تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد بما يُحقق الأهداف المحددة، وفيه يتم إنشاء استراتيجيات عمل محددة تتوافق مع رؤية الشركة، وترجمتها إلى خطط عمل يتم نشرها على نطاق واسع بشكل يضمن انخراط أقسام الشركة المختلفة مثل المحاسبة، والمالية، والتسويق، والموارد البشرية، وغيرها، في تنفيذ هذه الخطط والاستراتيجيات بشكل يدفع الشركة في اتجاه تحقيق أهدافها. كما تتضمن عملية التخطيط تقييم نتائج تنفيذ هذه الخطة لمعرفة فعاليتها والتعديل عليها عند الحاجة.

يُمكن القول بأنّ التخطيط الاستراتيجي هو العمود الفقري لأيّ شركة أو منشأة ناجحة، فهو يُمثل خارطة الطريق التي تُرشد الشركة إلى النجاح، ولا شك في أنّه يتطلب قدرًا كبيرًا من التفكير والتخطيط من قبل الأقسام المسؤولة في الشركة، حيث لا يكفي الوصول لخطة استراتيجية من المرجح نجاحها وحسب، بل يجب أن تكون خطة يُمكن تنفيذها بتكلفة منطقية ومتناسبة مع ميزانية الشركة، بحيث تتجنب الشركة أي مخاطر مالية غير ضرورية.[1]

التخطيط الاستراتيجي هو عملية نظامية تهدف إلى وضع رؤية مستقبلية واضحة للدولة أو المؤسسة، مع تحديد الخطوات والإجراءات اللازمة لتحقيقها. يعتمد التخطيط الاستراتيجي على دراسة البيئة الداخلية

[1] التخطيط الاستراتيجي: مفهومه، أهميته، أهدافه، ومراحله الأساسية لتحقيق النجاح، موقع قيود، على الرابط: https://www.qoyod.com/ara/

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

والخارجية، وتحليل نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات (SWOT Analysis). يتطلب ذلك تصميم استراتيجيات محددة تعتمد على تخصيص الموارد المتاحة بشكل فعّال لتحقيق الأهداف. كما يتضمن التخطيط الاستراتيجي متابعة مستمرة للتنفيذ، مع إمكانية تعديل الاستراتيجيات لتناسب الظروف المتغيرة. يُعد التخطيط الاستراتيجي عنصرًا حيويًا في إدارة الموارد وتحقيق التوازن بين الإمكانات والطموحات.[1]

المطلب الثاني: أهمية التخطيط الاستراتيجي:

1. **تحديد رؤية واضحة:** يُساعد التخطيط على تحديد رؤية واضحة تُركز على مستقبل الشركة، ويعمل على توحيد هذه الرؤية، بحيث يعمل جميع من في الشركة بشكل متناغم على الخطة للوصول للأهداف المحددة.

2. **صياغة استراتيجيات: أفضل** يعتمد التخطيط على أسلوب منطقي ومنهجي، وهو ما يُعينك على صياغة استراتيجيات وخطط أفضل، وقد تكون هذه النقطة هي الأكثر أهمية، إذ تُشير بعض الدراسات أنّ عملية التخطيط بحد ذاتها تساهم بشكل كبير في تحسين الأداء العام في الشركة، بغض النظر عن نجاح الاستراتيجية أو فشلها.

3. **تعزيز التواصل:** تتضمن عملية التخطيط مشاركة أصحاب العمل والمديرين والموظفين بالحوار والتحليل والتخطيط، وهو ما يُعزز التواصل فيما بينهم. كما يُعزز هذا من إحساس الموظفين بالفعالية والأهمية في نجاح الشركة.

4. **تتبع التقدم المحرز:** إنّ وجود خطة استراتيجية مترجمة على شكل خطط عمل بخطوات واضحة يُسهّل عملية تتبع وقياس التقدم المحرز نحو الأهداف الموضوعة، وهو ما يُساعدك في تقييم الأداء وتحديد ما يجب أن يتم تعديله وتحسينه.

[1] مكانة السياسات العامة في التخطيط الاستراتيجي، المجلس الرئاسي حكومة الوفاق الوطني مكتب دعم السياسات العامة، 2020، ص 1-2.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

5. **تحليل البيئة الداخلية والخارجية:** لضمان فاعلية الخطة الاستراتيجية، من الضروري أن تأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على الشركة من داخلها وخارجها. تحليل البيئة الداخلية والخارجية هو عملية تستهدف فهم العناصر التي تؤثر على الشركة وسياستها.[1]

المطلب الثالث: تعريف السياسات العامة

تعرفُ السياسةُ العامة في اللغةِ الإنجليزيّة بِمُصطلح public policy، (وهي عبارةٌ عن نظامٍ معينٍ تسعى الحكومة المحليّة في الدولة إلى تطبيقه، والتحقق من التزامِ الجميع فيه سواءً أكانوا أفراداً أم مؤسسات).

وقد عرف جيمس أندرسن رئيس قسم دراسات السياسة في جامعة تكساس، السياسة العامة بأنها "برنامج عمل هادف يعقبه أداء فردي أو جماعي في التصدي لمشكلة أو لمواجهة قضية أو موضوع." [2]

وكما عرفها ديفيد أستن عالم السياسات العامة الكندي بأنها "توزيع القيم في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية العكسية."[3]

ويرى عالم السياسات المقارنة الأميركي جابرييل ألموند بأن السياسة العامة تمثل "محصلة عملية منتظمة عن تفاعل المدخلات – مطالب + دعم – مع المخرجات – قرارات وسياسات... – للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته الاستخراجية والتنظيمية، التوزيعية الرمزية." لذا فأن صنع السياسة العامة تتضمن العديد من المتغيرات من توفير الموارد والإجراءات التي تقوم بها مؤسسات وأشخاص كل حسب موقعه في النظام السياسي ككل، ويجري بالتفاعل مع الظروف البيئية كالثقافة السياسية والظروف الاجتماعية والاقتصادية، والمؤثرات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر في هذه العملية.

وأكد الدكتور علي الدين هلال رؤيته لمفهوم السياسة العامة (على التداخل بين العاملين الآيديولوجي والثقافي في العمل الحكومي بقوله أنه '' سلوك هادف تقوم به الحكومة أو إحدى

[1] التخطيط الاستراتيجي: مفهومه، أهميته، أهدافه، ومراحله الأساسية لتحقيق النجاح، مصدر سبق ذكره.

[2] كمال المنوفي، السياسة العامة وأداء النظام السياسي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1988، ص15.

[3] جيمس أندرسون، "صنع السياسات العامة " ترجمة الدكتور عامر الكبيسي، ط1، دار الكسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 1999.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الهيئات في مجال عام ويختلف العام في هذا المقام من مجتمع لآخر ووفقاً لطبيعة الثقافة أو الآيديولوجية السائدة وكذا وفقاً لتوجهات النظام السياسي وعلاقة الدولة بالمجتمع ، وبصفة عامة فإن أية سياسة عامة تتضمن عناصر الأهداف وتخصيص الموارد وتحديد الآليات والأساليب كما إن أية سياسة عامة تتضمن مراحل صُنع السياسة العامة وتنفيذها وتقويمها).[1]

وأيضاً تُعرفُ السياسةُ العامة بأنها برنامجُ عملٍ حكوميّ يحتوي على مجموعةٍ من القواعد، والتي تلتزمُ الحكومة بتطبيقها في المجتمع. ومن التعريفات الأخرى للسياسة العامة: هي مجموعةٌ من الاتجاهات الفكريّة التي تسعى الحكومة إلى تنفيذِ الهدف الخاصة بها، من خلال الاعتماد على مجموعةٍ من الوسائل والأدوات، وقد تشملُ السياسةُ العامة تقديم مجموعةٍ من الفوائد العامة، مثل توفير طُرق نقل مناسبة مما يساهمُ في تقديمِ العديد من الخدمات للمجتمع. [2]

اذ ان السياسة العامة محصلة عملية منتظمة يتفاعل بها عدة عناصر كالمدخلات او المرتكزات والمطالب الضرورية التي تراها الدولة من خلال التوجه الاستراتيجي فضلا عن توفير الدعم والموارد والميزانية والقرارات الحاكمة لتنفيذ تلك سياسات، فالسياسات هي الوسيلة التي يتم بواسطتها تحقيق الأهداف والغايات التي تم تبنيها في الخطط الاستراتيجية، وادارة الأداء هي الطريقة التي يتم بواسطتها مراقبة وتقييم تنفيذ السياسات، ومن ثم انعكاس ذلك التقييم في التخطيط الاستراتيجي وبالتالي في صياغة سياسة أخرى.

[1] علي الدين هلال، " النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغير "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.

[2] وصال نجيب العزاوي، السياسات العامة:حقل معرفي جديد "، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد، 2001.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المبحث الثاني: السياسات العامة لوزارة البيئة في العراق

ان البيئة العراقية واجهت تحديات كبيرة نتيجة للتغيرات المناخية المتتعدة، مثل التوسع العمراني والتلوث الصناعي وندرة الموارد المائية، وهذا يستدعي تدخلاً حكومياً بشكل فعال للحد من الاضرار البيئية وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية، وإذ تضطلع وزارة البيئة العراقية بدورها لوضع سياسات عامة رامية لحماية الموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ومن خلال استراتيجيات شاملة تعالج القضايا البيئية الملحة. وبهذا سيتم تقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب، سوف نتناول بالمبحث الأول: نبذة تاريخية لوزارة البيئة العراقية، والمطلب الثاني: المؤشرات البيئية للعراق، والمطلب الثالث: التحديات البيئية في العراق.

المطلب الأول: نبذة تاريخية لوزارة البيئة العراقية

يعد مجلس حماية وتحسين البيئة المرتبط بوزارة الصحة (1995-1995) أول هيكل تنظيمي أخذ على عاتقه اصدار القوانين والتعليمات البيئية في العراق حتى عام 2003، الذي شهد تغيراً سياسياً أدى إلى تأسيس وزارة البيئة لأول مرة في تاريخ العراق لتتولى قيادة التشريعات البيئية وبذلك فقد تحول العمل البيئي إلى عمل مؤسسي ذو رؤية شمولية تؤكد أن البيئة هي وحدة واحدة لا تتجزأ ولا تقتصر على مناطق أو قطاعات بيئية دون غيرها. تُعد وزارة البيئة العراقية الجهة الحكومية المسؤولة عن حماية وتحسين البيئة في العراق. تأسست الوزارة لأول مرة في أغسطس/آب 2003 بموجب الأمر رقم 44 الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقتة. جاء تأسيس الوزارة استجابةً لتزايد القلق الدولي والمحلي بشأن الأوضاع البيئية في العراق عقب سنوات من الحروب والصراعات. نصّ الأمر رقم 44 على إنشاء وزارة متخصصة تُعنى بالقضايا البيئية بهدف تطوير السياسات الوطنية لحماية الموارد الطبيعية ومكافحة التلوث.[1]

صدر قانون وزارة البيئة رقم (37) لسنة 2008 حيث وضح هيكلية واختصاصات الوزارة والاهداف التي تسعى لتحقيقها والمهام الملقاة على عاتقها، ثم تلاه قانون حماية وتحسين البيئة رقم (27) لسنة

[1] الأمر رقم 44: سلطة الائتلاف المؤقتة، وزارة البيئة، نوفمبر 2003، وعلى الموقع: https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/regulations/20031126_CPAORD44-ARABIC.pdf

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2009 الذي استكمل مسيرة العملية التشريعية الخاصة بحماية البيئة. مع الإشارة الى وجود العديد من الأنظمة والتعليمات ذات العلاقة بإقليم كردستان وأهمها قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان رقم (8) لسنة 2008 وقانون هيئة حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان رقم (3) لسنة 2010.[1]

مع تزايد التحديات البيئية، عملت الوزارة على إطلاق استراتيجيات وطنية شاملة لحماية البيئة. إحدى هذه الجهود تمثلت في إطلاق الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في العراق. تضمنت هذه الاستراتيجية أهدافاً واضحة لتعزيز التنمية المستدامة، والحد من التلوث، ودعم استخدام التقنيات الصديقة للبيئة. كما أكدت على أهمية بناء القدرات الوطنية وتحفيز التعاون مع الشركاء الدوليين لتحقيق الأهداف البيئية[2]. في عام 2015، أُدمجت وزارة البيئة مع وزارة الصحة كجزء من الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الحكومة العراقية لمواجهة الأزمة المالية. أثار هذا القرار جدلاً واسعاً بين الأوساط البيئية، حيث اعتبره البعض خطوة قد تؤثر على جهود حماية البيئة في البلاد. ومع ذلك، في عام 2022، قررت الحكومة إعادة تأسيس وزارة البيئة ككيان مستقل، ما يعكس التزاماً متجدداً بتعزيز جهود حماية البيئة ومكافحة التحديات البيئية المتزايدة.[3]

المطلب الثاني: المؤشرات البيئية للعراق

نسبة الأراضي الصالحة للزراعة هي ١٤ مليون دونم من أصل ٨٠ مليون دونم[4]. وجاء العراق بالمرتبة 2 بدرجة 1,08 بمؤشر تلوث الهواء العالمي، وهذا ما يؤثر النشاط الاقتصادي في العراق على جودة الهواء وذلك لعدم الالتزام بالمعايير البيئية اللازمة للحد من انبعاثات الغازات السامة الناتجة عن مصانع الطابوق والاسفلت والبودرة والرمل والجير ومصافي النفط، وتوليد الطاقة بالغاز، هذه الأنشطة

[1] قانون وزارة البيئة رقم 37 لسنة 2008، وينظر ايضاً لقانون حماية وتحسين البيئة رقم 27 لسنة 2009، وقانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان رقم (8) لسنة 2008، وقانون هيئة حماية وتحسين البيئة في إقليم كردستان رقم (3) لسنة 2010.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. "الاستراتيجية الوطنية لحماية وتحسين البيئة في جمهورية العراق." 2024. Available at undp.org.

[3] وزارة البيئة العراقية: إعادة التأسيس والمهام الجديدة." ويكيبيديا العربية. متاح على ar.wikipedia.org.

[4] انخفاض الأراضي الصالحة للزراعة في العراق من 80 الى 14 مليون دونم، موقع رادود، نشر بتاريخ 2023/ 7/15، وعلى الرابط: https://www.rudawarabia.net/arabic/business/150720233

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

تنتج غازات تتمثل ب ثاني أكسيد الكربون وثاني أوكسيد النيتروجين، والرصاص والكبريت الغازي.[1] جودة الهواء في العراق معتدلة بحسب دراسات ومواقع اذ بلغت ٦٠ ٪من نقاوة الهواء2. تفتقر 48 % من المدارس في العراق الى خدمات المياه الأساسية، وهذا يؤثر بشكل على الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة وغيرهم، لان حضورهم مرتبط بوجود المياه في المدارس من اجل النظافة والصرف الصحي.

يتم تصريف ثلثي مياه الصرف الصحي الصناعية والمنزلية دون معالجة ويتم صب حوالي 6 ملايين متر مكعب من مياه الصرف الصحي غير المعالجة من الأنهار العراقية، وسجلت نصف امدادات المياه المنزلية و40% من مصادر المياه تلوثها البكتريا القولونية. [3]

يؤدي تغير المناخ الى جعل الضعفاء أكثر عرضة للخطر، وان الاسر الفقيرة والمهمشة، مثل اللاجئين والاسر التي تعيش في المناطق الريفية النائية، ترى ان سبل عيشها تتأثر بتغيير المناخ، وتعتد اليات ضارة للتكيف، مثل اخراج الأطفال والشباب من المدارس للعمل، وسجل 7% من الأطفال اليافعين الين تتراوح أعمارهم 5 سنوات الى 17 سنة مرتبطون بعمالة الأطفال. حيث يعمل اغلبهم في الاقتصاد غير الرسمي وهم بالتالي عرضة لخطر العنف والاستغلال وسوء المعاملة.[4]

الشكل الأول (1): الأطفال والاستغلال وسوء المعاملة

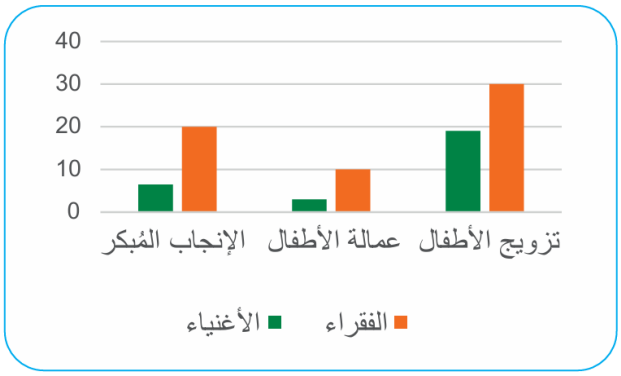

(المصدر: مجموعة استقصاءات المؤشرات المتعددة في العراق، ٢٠١٨)

[1] د.احمد حضير حسين، العراق في مؤشر الدول الأكثر تلوثاً، مركز البيان للدراسات والأبحاث، بغداد، 2023، ص 8-9.

[2] مؤشر جودة الهواء (AQI) في Baghdad | تلوث الهواء، وعلى الرابط: https://www.aqi.in/ar/dashboard/iraq/Baghdad

[3] تقرير آثار تغير المناخ على الأطفال والشباب في العراق، تقرير منظمة اليونيسف في العراق، جمهورية العراق، وزارة البيئة، 2023.

[4] المصدر نفسه.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

حيث تضاعفت انبعاثات الكربون في العراق خلال العقد الماضي مدفوعة بالنمو السكاني وتضاعف انتاج النفط، ويمثل العراق نسبة (0.45%) من مجمل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري عالمياً، والمرتبة الرابعة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا بعد إيران والسعودية ومصر عام 2019. وايضاً قد سجل العراق اعلى معدلات كثافة الكربون (الانبعاثات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)، ويرتبط هذا بارتفاع الكثافة السكانية وما يرتبط به من زيادة داخلياً لتوليد الطاقة والنقل وينتج عن انتاج النفط والغاز بحد ذاته كميات كبيرة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بسبب المواد النفطية خلال عملية استخراجه، وحرق الغاز الطبيعي وتنفيسه، وتسرب الميثان على طول سلسلة قيمة انتاج النفط والغاز، في النهاية حسب تقرير البنك الدولي يتسبب قطاع الطاقة نحو ثلث ارباع مجمل انبعاث الكربون في العراق أي اكثر من (60%) وان اكثر من (98%) من كهرباء العراق انتجت بالوقود الاحفوري عام 2019. من جهة ثالثة يتسبب قطاع الكهرباء بجملة من الانبعاثات المهددة للبيئة والمناخ، حيث ان الاعتماد المتزايد من انتاج الكهرباء على المولدات العامة التي تنتج انبعاثات اعلى مقارنة بمعامل الطاقة الحرارية وفق تقارير مؤسسة التمويل الدولية، حيث يحتل العراق المرتبة الخامسة في عدد المولدات العامة في العالم، ان الحقائق عن تغير المناخ في العراق حيث انهُ خامس البلدان الأكثر عرضة للتدهور المناخيّ في العالم، بالنظر إلى الظواهر المناخيّة العنيفة مثل درجات الحرارة العالية، وعدم كفاية الأمطار ونقص هطولها، والجفاف وندرة المياه، وتكرار العواصف الرملية والترابية والفيضانات، وفي عام 2013 هبت على العراقِ أكثر من 300 عاصفة رملية، بينما في الفترة ما بين عام 1950 إلى عام 1990 كان عدد العواصف الرملية أقل من 25 عاصفة في السنة الواحدة. وان 94% من النازحين في محافظات العراق الجنوبية ذكروا ندرة المياه سببًا رئيسيًا لنزوحهم.[1]

المطلب الثالث: التحديات البيئية التي تواجه العراق

تتضمن اهم التحديات البيئية في العراق ما ياتي[2]:

1. **مشكلة التصحر:** تحدث مشكلة التصحر بسبب عاملين رئيسيين، وهما قلة الأمطار وعدم انتظام سقوطها. وفقًا لتقرير الأمم المتحدة لعام 2019، يُصنف العراق خامس بلد في العالم مهدد من حيث وفرة

[1] تقرير المناخ والتنمية في العراق، البنك الدولي، الشرق الأوسط وشمال افريقيا، 2022.

[2] ا.م.د. بدرية صالح عبد الله، دور الحوكمة في تحقيق الامن البيئي في العراق (2007–2024)، مجلة حمورابي للدراسات، العدد 52، ص113–114.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

الماء والغذاء وارتفاع درجات الحرارة. هذه الظاهرة تُعزى إلى التغيرات المناخية والضغوط البيئية المتزايدة، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات المرتبطة بالتصحر والزراعة المستدامة

2. **المواد المشعة:** يشهد العراق انتشارًا واسعًا للتلوث الإشعاعي في أكثر من 40 موقعًا موزعًا في مختلف المحافظات. هذه المواقع ملوثة بمستويات عالية من الإشعاعات والمواد السامة نتيجة الحروب والإهمال. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنافس بين شركات الهاتف النقال لنشر أبراج الاتصالات قد أدى إلى زيادة مستويات الإشعاعات الكهرومغناطيسية في المناطق السكنية وعلى أسطح المنازل والبنايات الكبيرة، مما يشكل تهديدًا صحيًا وبيئيًا

3. **ظاهرة الجفاف:** يعاني حوض نهري دجلة والفرات من تناقص متسارع في موارده المائية، حيث تُظهر صور الأقمار الصناعية أن المياه الجوفية ومخزون النهرين يتناقص بشكل خطير. تشير التقديرات إلى أن تدفق المياه في نهري دجلة والفرات يمكن أن يتقلص بنسبة تتراوح بين 30% و60% بحلول نهاية القرن. هذه التحديات تفاقمها السدود التي تبنيها دول المنبع، مثل تركيا وإيران، مما يجعل العراق عرضة لتدهور شديد في موارده المائية

4. **ارتفاع درجات الحرارة والتغير المناخي:** يواجه العراق تأثيرات شديدة لظاهرة الاحتباس الحراري، حيث ترتفع درجات الحرارة بشكل مستمر. يؤدي ذلك إلى تغييرات مناخية تؤثر على توازن النظم البيئية، وتزيد من تحديات الزراعة وتوافر المياه والغذاء، مما يهدد الأمن الإنساني في البلاد.

5. **ضعف الحوكمة البيئية:** يُعد ضعف الحوكمة البيئية أحد التحديات الرئيسية في العراق، إذ يؤدي إلى سوء إدارة الموارد الطبيعية، والهدر المائي، وضعف التنسيق مع دول المنبع، مثل تركيا وإيران. هذه العوامل تُضعف قدرة العراق على مواجهة التحديات البيئية بشكل فعال، وتجعل البلاد في موقف ضعيف فيما يتعلق بالتغيرات المناخية والاستدامة البيئية.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المبحث الثالث: طروحات لتعزيز التخطيط الاستراتيجي لوزارة البيئة في العراق

ان مع التحديات التي يتعرض اليها العراق المذكورة في المبحث الثاني، في المقابل على وزارة البيئة العراقية رسم سياسات عامة وتخطيط استراتيجي للوزارة تكون فعالة لمواجهتها، يعد التخطيط الاستراتيجي أداة حيوية لوزارة البيئة من أجل وضع سياسات متكاملة تحقق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة.

من ثم يهدف هذا الطرح الى تطوير تهج متكامل ويعزز من قدرة الوزارة وذلك على إدارة الموارد البيئية وبكفاءة، وبالتالي على وزارة البيئة تبني بيئة مستدامة لا يقتصر على الحد من المخاطر البيئية بل يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين، وتحقيق التنمية المستدامة لحماية البيئة ما يتماشى مع الهدف رقم 13 للأهداف الأممية للتنمية المستدامة والأمم المتحدة. وعلى هذا الأساس تم تقسم البحث الى مطلبين تناول المطلب الأول: الإطار المؤسسي والتكنلوجي، والمبحث الثاني: التعاون والشراكات المجتمعية والدولية.

المطلب الأول: الإطار المؤسسي والتكنولوجي

حيث تنقسم الطروحات على مستوى الإطار المؤسسي والتكنلوجي الى كل من الاتي:

1. تعزيز البنية المؤسسية للتخطيط الاستراتيجي:

إن تعزيز البنية المؤسسية يُعد عنصرًا جوهريًا لنجاح أي عملية تخطيط استراتيجي، خاصة في المؤسسات البيئية. فإن بناء هيكل مؤسسي قوي يتطلب إنشاء وحدات متخصصة في التخطيط الاستراتيجي تعمل على ربط الخطط البيئية بالأهداف الوطنية والدولية. هذا يتطلب توفير كوادر مؤهلة وموارد مالية مستدامة لضمان استمرارية عمل تلك الوحدات. شير الدراسات أيضًا إلى أهمية تعزيز الحوكمة البيئية من خلال تطوير سياسات شفافة وشاملة تعتمد على إشراك أصحاب المصلحة. في السياق العراقي، يمكن أن يساهم تعزيز الهيكل المؤسسي لوزارة البيئة في تحسين قدرتها على الاستجابة للتحديات البيئية المتزايدة.[1]

[1]Bryson, John M. Strategic Planning for Public and Nonprofit Organizations: A Guide to Strengthening and Sustaining Organizational Achievement. San Francisco: Jossey-Bass, 2018

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وبمقابلة أجريت مع علي الكرخي المدير التنفيذي ومؤسس منظمة حماة دجلة البيئية يذكر بان وزارة البيئة نشأة بعد العام 2003 ودمجت مع وزارة الصحة في وقت لاحق وبعدها اعيد انفصالها، وكل هذا إثر على البنية المؤسسية للوزارة وعلى عملها ولا تعد وزارة ذات رصانة مؤسسية، فضلاً عن هذا فالوزارة مفلسة ولا يوجد دعم مالي للوزارة لتنفيذ أي خطة لتخفيف التأثيرات المناخية عليها، مما يجعلها وزارة متهالكة تحتاج الى الدعم والتطوير من قبل الحكومة.[1]

2. تطوير القدرات المؤسسية والبشرية:

تطوير الكفاءات البشرية يُعتبر أحد أهم الركائز في بناء قدرة مؤسسات البيئة على مواجهة التحديات. فإن تدريب الكوادر على أساليب التخطيط الاستراتيجي الحديثة وأدواته يمكن أن يحسن من جودة القرارات ويعزز من تنفيذ الخطط. في حالة العراق، يجب أن تُركز البرامج التدريبية على إدارة الموارد البيئية، وتحليل البيانات، والتكيف مع التغيرات المناخية. تشمل القدرات المؤسسية أيضًا تحسين عمليات صنع القرار عبر تطبيق منهجيات مثل تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات (SWOT Analysis) لضمان اتخاذ قرارات مستنيرة. كذلك، ينبغي إنشاء شراكات بين الوزارة والجامعات المحلية والدولية لتبادل المعرفة وتطوير البحوث التطبيقية.[2]

3. التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا:

تُظهر الأدبيات الحديثة أن التكنولوجيا تُعد عاملًا حاسمًا في تحسين التخطيط الاستراتيجي. وفقًا لدراسات البنك الدولي فإن تبني تقنيات البيانات الضخمة (Big Data) والذكاء الاصطناعي (AI) يساعد في تحليل الاتجاهات البيئية والتنبؤ بالمخاطر. يمكن استخدام هذه الأدوات لتحسين كفاءة الوزارة في رصد الملوثات، وتقييم تأثير الأنشطة البشرية على البيئة، وتصميم سياسات قائمة على الأدلة[3]. في العراق، يمكن لوزارة البيئة أن تستفيد من الأنظمة الرقمية لبناء قاعدة بيانات بيئية وطنية تُسهل اتخاذ

[1] مقابلة مع علي الكرخي المدير التنفيذي ومؤسس منظمة حماة دجلة البيئية، بتاريخ 12/25/ 2024، الساعة 4:00pm.

[2] Steiner, George A. Strategic Planning: What Every Manager Must Know. New York: Free Press, 2010.

[3] Government through Technology: The Case of Iraq's Environmental Planning. Washington, DC: World Bank, 2020.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

القرارات الاستراتيجية. تشمل هذه الأنظمة تطبيقات لرصد جودة الهواء والماء، وأخرى لتتبع التغيرات المناخية والتصحر. كما أن استخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) يمكن أن يُحسن إدارة الموارد الطبيعية وتحديد المناطق الأكثر عرضة للتدهور البيئي.

وبمقابلة أجريت مع علي الكرخي المدير التنفيذي ومؤسس منظمة حماة دجلة البيئية يذكر بان هنالك تعاون توعوي في محافظة نينوى لتغيير نظام الري ومشروع مقدم من وزارة البيئة بالتعاون مع وزارة الموارد المائية، لتغيير نظام الري بالرش والتقطير وشراء الأجهزة اللازمة للنظام.[1]

4. استراتيجيات تعزيز التكامل بين الإطار المؤسسي والتكنولوجي:

لضمان التكامل بين الهيكل المؤسسي والتكنولوجيا، تقترح الأدبيات إنشاء منصات إلكترونية مشتركة تجمع بين الوزارات والمؤسسات الأخرى ذات الصلة بالبيئة.

المطلب الثاني: التعاون والشراكات المجتمعية والدولية

حيث تنقسم الطروحات على مستوى التعاون والشراكات المجتمعية والدولية الى كل من الاتي:

1. أهمية التعاون المجتمعي في التخطيط البيئي:

التعاون المجتمعي يُعد عنصرًا أساسيًا في تحقيق أهداف التخطيط الاستراتيجي البيئي. وفقًا لدراسات أجرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية \2019 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فإن إشراك المجتمع المحلي في صياغة وتنفيذ السياسات البيئية يعزز من قبولها وفعاليتها. يشمل ذلك مشاركة المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية في جهود حماية البيئة وتحسين استدامة الموارد الطبيعية. والعراق يمكنه تعزيز التعاون المجتمعي من خلال إنشاء منصات حوارية تجمع بين الوزارة والمجتمع المدني لمناقشة التحديات البيئية. يمكن لهذه المنصات أن تسهم في تحديد الأولويات وصياغة حلول مبتكرة تتماشى مع احتياجات السكان المحليين.[2]

---

[1] مقابلة مع علي الكرخي المدير التنفيذي ومؤسس منظمة حماة دجلة البيئية، بتاريخ 12/25/ 2024، الساعة 4:00pm.

[2] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .مراجعات الأداء البيئي: العراق .باريس: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2019.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

2. الشراكات الدولية ودورها في تعزيز القدرات:

الشراكات الدولية تُعتبر أداة فعالة لدعم جهود التخطيط البيئي. وفقًا لتقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2021 فإن التعاون مع المنظمات الدولية يتيح نقل المعرفة والتكنولوجيا، بالإضافة إلى توفير التمويل اللازم لتنفيذ المشاريع البيئية. يمكن لوزارة البيئة العراقية أن تستفيد من تجارب الدول الأخرى في مواجهة تحديات بيئية مشابهة من خلال شراكات مع وكالات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)والبنك الدولي. توفر هذه الشراكات فرصًا لتدريب الكوادر المحلية على أحدث الممارسات البيئية، وتطوير برامج لمكافحة التغير المناخي والتصحر. [1]

3. تعزيز التعاون الإقليمي:

التحديات البيئية غالبًا ما تتجاوز الحدود الوطنية، مما يجعل التعاون الإقليمي أمرًا ضروريًا. وفقًا لدراسة نشرتها جامعة الدول العربية2020 فإن العمل المشترك بين دول المنطقة يمكن أن يسهم في إدارة الموارد المائية المشتركة، ومكافحة التلوث العابر للحدود، وتحسين التكيف مع تغير المناخ. يمكن للعراق أن يلعب دورًا رياديًا في مبادرات إقليمية تهدف إلى تعزيز التعاون البيئي، مثل إنشاء شبكات معلومات إقليمية لرصد التحديات البيئية وتنسيق الجهود المشتركة لمعالجتها.[2] التعاون والشراكات المجتمعية والدولية يمثلان حجر الزاوية في تعزيز التخطيط الاستراتيجي البيئي. من خلال إشراك المجتمع المحلي، والاستفادة من الشراكات الدولية، وتعزيز التعاون الإقليمي، يمكن لوزارة البيئة العراقية تحسين كفاءتها في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة. تعد هذه الجهود ضرورة لتحقيق رؤية شاملة ومتوازنة لإدارة الموارد الطبيعية وحماية البيئة.

4. اهمية المجتمع المدني:

يلعب المجتمع المدني دورًا محوريًا في دعم التخطيط الاستراتيجي البيئي من خلال توعية المجتمع بأهمية حماية البيئة والمشاركة الفعّالة في المبادرات البيئية. تُظهر الدراسات أن منظمات المجتمع المدني قادرة على سد الفجوة بين الحكومة والمجتمع المحلي، مما يعزز تنفيذ السياسات البيئية. يمكن للمجتمع

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .تقرير التنمية المستدامة في العراق .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2021

[2] جامعة الدول العربية. خطة العمل البيئي الإقليمية. القاهرة: جامعة الدول العربية، 2020.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

المدني أن يشكل ركيزة أساسية في تنفيذ مبادرات توعوية حول إدارة الموارد الطبيعية والحد من التلوث. كذلك، يُمكن أن يسهم في تعزيز الرقابة المجتمعية على المشروعات البيئية وضمان شفافيتها.[1]

وبمقابلة أجريت مع علي الكرخي المدير التنفيذي ومؤسس منظمة حماة دجلة البيئية في السياق ذاته حول شكل التعاون بين وزارة البيئة ومنظمات المجتمع المدني، يذكر الكرخي ان هنالك قلق اداري من الوزارة حول اشراك المجتمع المدني كونها اولاً وزارة حديثة النشأة وليس لديها تاريخ كبير بإدارة البيئة في العراق، وفي 2020 أطلقت الوزارة حملة تقليل استهلاك أكياس البلاستيك واستبدالها بالورقي في حين كان هنالك جفاف كبير في أراضي العراق ومنها الاهوار وهي مشكلة أكبر وكان الاجدر بها حل هذه المشكلة. ويستكمل علي الكرخي ان هنالك مشاريع مشتركة مع الوزارة في محافظة نينوى لترشيد المياه وتعاون مشترك مع وزارة الزراعة لتغيير نظام الري فكانت هنالك خطة ري قدمتها وزارة البيئة بتعاون مع وزارة الموارد المائية.[2]

الخاتمة:

يمكن القول إن التخطيط الاستراتيجي لوزارة البيئة العراقية يعد أحد الأدوات الأساسية لمواجهة التحديات البيئية التي يعاني منها العراق. فقد أظهرت الدراسة أن الوزارة تواجه العديد من التحديات، مثل ضعف التنسيق المؤسسي، محدودية الموارد، والتغيرات البيئية السريعة، مما يعوق فعالية تنفيذ السياسات البيئية. ومع ذلك، فإن هناك إمكانيات كبيرة لتحسين الأداء من خلال تطوير استراتيجيات بيئية شاملة، وتعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، وتوسيع الموارد المالية والبشرية المخصصة للقطاع البيئي.

لقد أظهرت نتائج البحث أن تحسين التخطيط الاستراتيجي يتطلب التركيز على بناء قدرات الوزارة في مجال جمع وتحليل البيانات البيئية، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والمحلية، وتبني تقنيات حديثة في إدارة الموارد الطبيعية. كما أن تكامل السياسات البيئية مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية سيكون خطوة هامة نحو تحقيق التنمية المستدامة في العراق.

[1] برنامج الأمم المتحدة للبيئة. دور المجتمع المدني في تعزيز الإدارة البيئية. نيروبي: برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2021.
[2] مقابلة مع علي الكرخي المدير التنفيذي ومؤسس منظمة حماة دجلة البيئية، بتاريخ 12/25/ 2024، الساعة 4:00pm.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

وفي الختام، يوصي البحث بضرورة تطوير إطار عمل استراتيجي واضح، يتميز بالمرونة والقدرة على التكيف مع التغيرات البيئية المستقبلية. كما ينبغي تعزيز دور المجتمع المدني في عملية التخطيط والتنفيذ البيئي، مع التأكيد على أهمية التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية العابرة للحدود. من خلال هذه الجهود، يمكن لوزارة البيئة العراقية أن تلعب دوراً محورياً في تحسين الوضع البيئي وتعزيز الاستدامة في العراق.

References:

1. Salim Abdullah Al-Jubouri, and Abbas Wafi Al-Amiri, Obstacles to Democratic Transition in Iraq, (Baghdad - Iraq: Iraqi Institute for Dialogue of (Thought, 2011, p. 13.

2. Khaled Hamid Hanoun, A Reading of the Law of Administration of the Iraqi State for the Transitional Period, in the book: Iraqi Constitutional Studies on Basic Topics of the New Iraqi Constitution, (United States of America: DePaul University College of Law, 2005, p. 77.

3. Kawthar Abbas Al-Rubaie, The American withdrawal from Iraq and the equation of security and sovereignty, in: The Strategy for State Building in Iraq after the American Withdrawal, (Baghdad - Iraq: House of Wisdom, 2011, p.

4. Atheer Idris Abdel-Zahra, The Reality of Building a Civil Democratic State in Iraq After 2003, Doctoral Dissertation, (Baghdad - Iraq: University of Baghdad, College of Political Sciences, 2006, p. 22.

5. Nima Al-Abadi, and Abbas Wafi Al-Amiri, Obstacles to Democratic Transition in Iraq, (Baghdad - Iraq: Iraqi Institute for Dialogue of Thought, 2011, p. 35.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0

6. Fayez Aziz Asaad, A Critical Study of the Constitution of the Republic of (Iraq, (Baghdad – Iraq: Dar Al-Bitan for Press and Publishing, 2005, p. 41.

7. Abdul Salam Al-Baghdadi, "Civil Society and its Actual Role in the Democratic Process," research published in the Journal of the International Observatory, Issue (2), Center for International Studies, University of Baghdad, Baghdad – Iraq, November-December 2006, p. 3 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International / | Creative Common" : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0